



وافق على المداولة الأولى لـ«الإفلاس» ومداولتي «المطبوعات والنشر» و«احتياطي الأجيال القادمة» وأقر تعديل «العمل الأهلي»

مجلس الأمة يعيد قانون الدين العام إلى اللجنة المالية لتقديم تقرير جديد

■ المجلس يحيل تقرير « المحاسبة» إلى لجنة الميزانيات بشأن دواعي ندب عسكريين للعمل لدى النواب

كتب أحمد الهديبان

أعاد مجلس الأمة خلال حلسته العادية أمس قانون الدين العام إلى اللجنة المالية لتقديم تقرير جديد خلال

وكان القانون قد قوبل برفض نيابي شديد،بسبب رؤية النواب بأنه سيتسبب بضرر اقتصادي كبير على الدولة.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمسة على المداولة الاولى لقانون الافلاس باغلبية 32 ورفض 17 وامتناع 3 ويؤجل

الثانية الى جلسة قادمة. كما وافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على مشروع قانون بتعديل المرسوم في شأن احتبا الأجيال القادمة والذي يقضى باقتطاع نسبة مئوية بناء على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء في حال تحقيق فائض فعلي في نتيجة الحساب

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الأولى بموافقة 47 عضوا ورفض ستة أعضاء وامتناع عضوين اثنين من اجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضوا.

كما أقر المجلس في المداولتين الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر يمأ يشمل صون حرية الصحافة والطباعة والنشر وضبطها و الحفاظ عليها.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون في 40 المداولة الأولى بموافقة عضوا ورفض عشرة أعضاء من أجمالي الحضور البالغ عددهم 50 عضوا. وأقر المجلس تعديل قانون

العمل الأهلى بمنح مكافأة نهاية

■ إقرار المداولة الثانية لمشروع القانون في شان الحماية من العنف ■ الغانم: نبارك بإقرار قانون الحماية من العنف الأسري الراقي والمستحق .. ■ الشيتان: عجز الميزانية المسجل من بدایــة أبریل 2020 حتـی نهایة الوزير الشيتان خلال كلمته في جلسة الأمس

■يمكنأننغطيالوضعحتىنوفمبر.. لكن ماذا نفعل بعد ذلك في ظل عجز بالميزانية يبلغ 14 ملياراً ■ العقيـل: الحكومة ترفض التعديل على قانون العمل الأهلى بسبب المخالفة الدستورية للأثر الرجعي ■ الروضان : أي شـركة معرضـة لاضطرابات مالية لها قانون الإفلاس الجديد بتعديلاته التى تواكب التطورات

الأجيال و الدين العام والافلاس... محتمعة. صفاء الهاشم: قانون الإفلاس

الحكومة بعدم اعادته.

أكدر وأثقل مشروع قانون توجب الضرورة إقراره، وأكثر المستفيدين منه هم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة .. وجود هذا القانون يحميهم وسيكون حائط صد لهم دون الإفلاس.. وكل شخص تنطبق عليه صفة تاجر يخضع لهذا القانون ما عدا شركات

مجلس الأمة يقر تعديل

قانون العمل الأهلي بمنح مكافأة نهاية الخدمة بأثر

رجعي وإجازة سنوية 30 يوما

صالح عاشور: أستغرب

هذا الموقف الحكومي والذي يدل على عدم اهتمام الحكومة

بتشجيع عمل الكويتيين في

عــادل الـدمـخـي: موقف

الحكومة من دعم الكويتيين

للعمل في القطاع الخاص

سعدون حماد : نهنئ

المواطنين في القطاع الخاص

بهذا القانون الذي يتضمن الاثر

الرجعى لمكافأة نهاية الخدمة

من اكتوبر 2010 ونطالب

المجلس ينتقل إلى مناقشة قوانين احتياطي صندوق

ويحيله إلى الحكومة.

القطاع الخاص.

مخيب للأمال.

خالد الروضان : أي شركة معرضة لاضطرابات مالية لها قانون الافلاس الجديد ستعدسلاته الستى تواكب التطورات ومنها أنه لم يفرق بين المتعثر والمدين كما يحمي المفلس حسن النية وليس

المدلس. وزير المالية براك الشيتان : الحكومة تعانى من شح السيولة بسبب انخفاض سعر النفط وزيادة المصاريف العامة ونحن نفكر في بدائل تعزز

تقرير لجنة الميزانيات عن الخدمة بأثر رجعي وإجازة تقرير ديوان المحاسبة في شأن سنوية 30 يوماً وآحاله إلى دواعي وأسباب ندب وفرز في المئة.

ووافق المجلس أمس في المداولة الثانية على مشروع القانون في شأن الحماية من تمهيداً لإحالته إلى صاحب العنف الأسرى وترتكز بشكل أساسي على تدابير الحماية والوقاية إلى جانب الحفاظ على لحمة الأسرة.

يوليو 2020 بلغ 4 مليارات دينار

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية في جلسة المجلس التكميلية بموافقة 38 عضوا ورفض عضو واحد وامتناع عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 40

الأسري

وإن جاء متأخراً

وأحال المجلس إلى الحكومة

عسكريين للعمل لدى النواب. لجنة إلرد على الخطاب الأميري

ترفع الجلسة نصف ساعة. مجلس الأمة التكميلية لمناقشة

مناقشة بندالأسئلة

ووافق المجلس على تقرير

وفيما يلى تفاصيل الجلسة: رفع جلسة مجلس الأمة موقتًا لعدم اكتمال النصاب مرزوق الغانم يفتتح جلسة

عدد من القوانين.

عادل الدمخي: يجب أن تكون اولوية التعيين في القطاع

النفطى وشركاته للكويتيين علما أنّ نسبتهم لا تتجاوز 30

الكويتيين في القطاع النفطي في ازدياد ونؤكد انه صدر اخدراً قرار بوقف تعيين الوافدين فى الوظائف التي يوجد من يشّغلها من الكويتيين.

صالح عاشور: نحتاج سياسة حكومية وأضحة تحاه تعيين الكويتيين في الوظائف العادية والاداريسة التي يشغلها الوافدون في الجهات الحكومية.

أسامة الشاهين : المساحة المتاحة للنقل العام تقل في الأونة الأخيرة ونحن نتطلع الى تعميم وتوسيع خدمات

النقل الجماعي ...هناك مليون و600 الف رخصة للوافدين مقابل 600 الف للكويتيين. الوزير خالد الفاضل: نسبة عبد الله الرومى : اقتراح

مساواة العسكريين الخليجيين بالكويتيين وافق عليه وزير الداخلية السابق من دون معرفة الكلفة وبعد اعتراضنا اعيد الاقتراح للمجلس، لا يجوز ان يحمل أي وزير الحكومة كلفة اتخاذه قرارات منفردة لأي اقتراح وارجو ان تتغير هذه الآلية بعيدا عن التكسب.

خليل الصالح : نحتاج إلى آلية جديدة تضمن سرعة الرد على الأسئلة البرلمانية ، وتاخر الإجابات الحكومية على اسئلة مقدمة من 3 سنوات أمر معيب. المجلس يبدأ مناقشة تقرير

والمحضون لذلك فضلنا فصل النصين عن يعضهما البعض. الثانية لقانون الحماية من العنف الأسري ويحيله إلى الحكومة.

والمستحق وإن تأخر.

ونشكر وزيري العدل والشؤون لجنة المرأة والأسرة بشأن المداولة الثانية لـ «العنف وزيرة الشؤون الاجتماعية

مريم العقيل: الاسرة البديلة هي المعنية برعاية ابناء الشؤون وهي تختلف عن الصاضن مجلس الأمة بقر المداولة

> الرئيس مرزوق الغانم: نبارك بإقرار قانون الحماية من العنف الأسري الراقي سعدون حماد: الحكومة لها

مُجِلس الأمنة يحيل الي الحكومة تقرير لجنة الميزانيات عن تقرير ديوان المحاسبة في شأن دواعى وأسباب ندب وفرز

عسكريين للعمل لدى النواب. المجلس ينتقل لمناقشة تعديل قانون العمل الاهلى المتعلق بنهاية الخدمة والاجازة السنوية.

الوزيرة العقيل:الحكومة ترفض التعديل على القانون بسبب المخالفة الدستورية للاثر الرجعى كما تتحفظ الحكومة على استبعاد التأمينات من القانون وكذلك عدم احتساب ايام الراحة الاسبوعية ضمن الاجازةالسنوية.





